

تحرك عاجل

حياة مضرب عن الطعام في خطر

تتدهور صحة عبد الرازق فرّاج، وهو فلسطيني معتقل مضرب عن الطعام، ونحو 100 آخرين معتقلين إدارياً، على نحو سريع. بينما تعاقبهم السلطات الإسرائيلية على احتجاجهم بحرمانهم من الاتصال بمحاميهيم وعائلاتهم، وبأطباء من اختيارهم.

وقبض على عبد الرازق فرّاج في 25 فبراير/شباط، حوالي الساعة 2 فجراً من بيته في رام الله، بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وأصدر قائد عسكري أمر اعتقال إداري بحقه لمدة ستة أشهر في اليوم التالي، دون أن يتم استجوابه. وتنتهي مدة الأمر في 24 أغسطس/آب. وصدّق قاض عسكري على الأمر في 4 مارس/آذار، وذلك استناداً إلى "معلومات سرية" لم يسمح لا لعبد الرازق فرّاج ولا لمحامييه بالاطلاع عليها. واستأنف عبد الرازق فرّاج ضد أمر اعتقاله الإداري أمام المحكمة العسكرية في 20 مايو/أيار، ورُفض استئنافه بعد ستة أيام. وتقدم محامييه بالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا في 29 مايو/أيار، وما برح ينتظر قرارها.

وفي 30 أبريل/نيسان، انضم عبد الرازق فرّاج إلى إضراب عن الطعام كان قد أعلنه نحو أكثر من 125 معتقلاً قبل ستة أيام للمطالبة بأن توقف إسرائيل سياسة الاعتقال الإداري. وطبقاً لمحامييه من أعضاء مؤسسة "الضمير" لحقوق الإنسان، قامت مصلحة السجون الإسرائيلية، عقب انضمام عبد الرازق فرّاج إلى الإضراب، بنقله إلى الحبس الانفرادي وحرمته من الملح ليضيفه إلى الماء الذي يشربه، مما يبدو ضمن تدابيرها العقابية.

وقد أخبرت زوجته، لميس، منظمة العفو الدولية أنه لم يسمح لها بزيارته إلا مرة واحدة، في أبريل/نيسان، قبل أن يبدأ إضرابه عن الطعام، كما مُنعت عائلته منذ ذلك الحين من زيارته. وقالت إن عبد الرازق منع من رؤية محامين أو أطباء مستقلين، ما جعل من الصعب للغاية على عائلته الحصول على معلومات حول مكان وجوده وحالته الصحية.

يرجى الكتابة فوراً بالعبرية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى الإفراج عن عبد الرازق فرّاج وجميع المعتقلين الإداريين الفلسطينيين الآخرين فوراً، ما لم توجه إليهم على وجه السرعة تهمة بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دولياً؛
- لدعوتها إلى ضمان مراقبة عبد الرازق فرّاج، والمعتقلين الآخرين المضربين عن الطعام، من قبل أطباء من اختيارهم، بخصوص أية معالجة طبية متخصصة يمكن أن يكونوا بحاجة إليها، وأن يتم هذا بناء على موافقتهم القائمة على المعرفة بالظروف؛ كما يتعين أن لا تمارس السلطات أية ضغوط على المهنيين الصحيين الذين يعالجونهم كي يتصرفوا على نحو مخالف لآخلاق امهنة الطب؛

- لحض السلطات على ضمان معاملة عبد الرازق فرّاج والمضربين الآخرين عن الطعام معاملة إنسانية وبكرامة في جميع الأوقات، والسماح لهم بالاتصال بمحاميتهم وبعائلاتهم، وعدم حرمانهم من هذا الاتصال، أو إخضاعهم لأية تدابير عقابية بسبب إضرابهم عن الطعام.

يرجى أن ترسلوا بمناشداتكم قبل 25 يوليو/تموز 2014 إلى:

رئيس الوزراء

بنيامين نتنياهو

مكتب رئيس الوزراء

3 Kaplan St., PO Box 187

Kiryat Ben-Gurion

Jerusalem 91950,

Israel

بريد إلكتروني: b.netanyahu@pmo.gov.il؛ أو pm_eng@pmo.gov.il

طريقة المخاطبة: **Dear Prime Minister**

مفوض مصلحة السجون الإسرائيلية

اللواء أهارون فرانكو

Israel Prison Service,

PO Box 81

Ramleh 72100, Israel

فاكس: +972 8 919 3800

طريقة المخاطبة: **Dear Lieutenant-General**

وابعثوا بنسخ إلى:

المدير العام، وزارة الصحة

Dr Roni Gamzo

Ministry of Health

2 Ben Tabai Street

Jerusalem 94591,

Israel

فاكس: +972 2 565 5966

وارسلوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل حياة مضرب عن الطعام في خطر

معلومات إضافية

عبد الرزاق فرّاج، البالغ من العمر 51 سنة، أب لولدين وهو المدير المالي والإداري "لاتحاد لجان العمل الزراعي"، الذي يتخذ من رام الله، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقراً له، ومضى على عمله فيه 28 سنة. وهو يحمل درجة بكالوريوس في الاقتصاد ودبلوم في الإدارة من جامعة بيرزيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وما بين 1985 و1991، قضى حكماً بالسجن ست سنوات أصدرته بحقه محكمة إسرائيلية. ومنذ الإفراج عنه، قبض عليه خمس مرات، وضع أثناءها جميعاً رهن الاعتقال الإداري: ما بين 30 مايو/أيار 1994 و1 فبراير/شباط 1996؛ وما بين 9 أبريل/نيسان 2002 و28 يوليو/تموز 2006؛ ومن 12 يناير/كانون الثاني 2009 حتى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2009؛ ومن 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 حتى 20 يوليو/تموز 2012؛ وأخرها منذ 25 فبراير/شباط 2014. وقد قضى ما يربو على 92 شهراً رهن الاعتقال دون تهمة أو محاكمة.

وفي 2012، أعلن إضراباً عن الطعام لمدة تقرب من 24 يوماً للاحتجاج على ظروف احتجازه، مع معتقلين إداريين آخرين. وفي ذلك الوقت، كان إضراب جماعي شارك فيه نحو 2,000 سجين ومعتقل فلسطيني قد أعلن للاحتجاج على ظروف السجن السيئة وضد الحبس الانفرادي ومنع الزيارات الأسرية والاعتقال دون تهمة. وانتهى الإضراب في 14 مايو/أيار 2012 عقب عقد صفقة مع السلطات الإسرائيلية بوساطة مصرية. وعلى الرغم من تحديث تقارير إعلامية عن موافقة إسرائيل على عدم تجديد أوامر الاعتقال الإداري ما لم تقدم معلومات استخبارية جديدة ذات مغزى، إلا أن السلطات الإسرائيلية واصلت تجديد أوامر الاعتقال وإصدار أوامر جديدة. ووفقاً لمصلحة السجون الإسرائيلية، بلغ عدد المعتقلين إدارياً في 30 أبريل/نيسان 2014 من الفلسطينيين 191 معتقلاً، رغم أن العدد يمكن أن يكون قد ارتفع منذ ذلك الوقت. وبين المعتقلين إدارياً تسعة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي 24 أبريل/نيسان 2014، أعلن نحو 125 معتقلاً إدارياً بدء إضراب مفتوح عن الطعام للاحتجاج على الاعتقال الإداري. وطبقاً لمحامين ومنظمات لحقوق الإنسان، أخضعت السلطات الإسرائيلية المعتقلين لعقوبات مختلفة، بما في ذلك زجهم في الحبس الانفرادي، رافضة تقديم الملح إليهم ليضيفوه إلى الماء الذي يشربون، ومنعهم من الاتصال بالمحامين ومن تلقي الزيارات العائلية، واستشارة أطباء مستقلين. وبحسب "الضمير"، نقل عبد الرزاق وحوالي 40 معتقلاً إدارياً آخر إلى المستشفيات في 28 مايو/أيار، وجرى ترحيلهم على نحو متكرر من السجون إلى المستشفيات، ومن ثم إعادتهم إلى السجون عدة مرات منذ ذلك الوقت، فيما يبدو تديراً عقابياً آخر. وقد أكدت منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان- إسرائيل" أن أطباءها وسواهم من المهنيين الصحيين قد منعوا من زيارة المعتقلين الإداريين المضربين. وهي في انتظار رد من مصلحة السجون الإسرائيلية على طلبها زيارة عبد

الرازق. كما منع موظفو "الضمير"، التي تقدم المشورة القانونية للمعتقلين وتقوم بتمثيلهم، من زيارة المضربين، بمن فيهم عبد الرازق فرّاج. إن منظمة العفو الدولية تناهض ممارسة الاعتقال الإداري في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لأنه انتهاك للحق المعترف به دولياً في المحاكمة عادلة. وينبغي الإفراج عن المعتقلين الإداريين ما لم توجه إليه تهم جنائية معترف بها دولياً على وجه السرعة، ويقدموا إلى المحاكمة وفق إجراءات تتماشى وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض من تحتجزهم السلطات الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري هم على الأرجح من سجناء الرأي المحتجزين لسبب وحيد هو ممارستهم غير العنيفة لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. وجميع السجناء الإسرائيلية التي يحتجز فيها فلسطينيون بأوامر إدارية موجودة داخل إسرائيل باستثناء سجن واحد. واعتقال فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل انتهاك للقانون الدولي.

وفي 9 يونيو/حزيران أقر في قراءة أولى من قبل الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي مشروع قانون قدمته الحكومة يسمح بالتغذية القسرية للمعتقلين والسجناء المضربين عن الطعام. وبحسب نصه الحالي، فهو يسمح لرئيس مصلحة السجن الإسرائيلية ببدء التغذية القسرية عقب الحصول على إذن من محكمة المقاطعة. ومن المفترض أن يناقش مشروع القانون في القراءتين الثانية والثالثة ليصبح نافذاً في 20 يونيو/حزيران.

إن أي قرار يتعلق بتغذية مضرب عن الطعام دون موافقته لا يجوز تنفيذه إلا إذا أقره مهنيون صحيون مؤهلون. وتمنع آداب مهنة الطب بصورة أساسية التغذية القسرية للمضربين عن الطعام المؤهلين عقلياً. ويجب أن يأخذ كل قرار طبي بتغذية مضرب عن الطعام في الحسبان أهليته العقلية ورغبته، وفق ما يقره مهنيون صحيون عقب إجرائهم مشاورات في خصوصية مع المضرب عن الطعام. ويتعين على السلطات أن لا تمارس الضغوط أبداً على المهنيين الصحيين كي يتصرفوا على نحو يتناقض مع آداب المهن الطبية.

الاسم: عبد الرازق فرّاج

تحرك عاجل: UA 152/14 رقم الوثيقة: MDE 15/012/2014
تاريخ الإصدار: 13 يونيو/حزيران 2014